### في خطوة غير مسبوقة على صعيد البنوك المحلية

# «الوطني» يطلق خدمة التواصل عبر تطبيق WhatsApp لعملائه في الكويت والخارج

أطلق بنك الكويت الوطني خدمة التواصل عبر تطبيق WhatsApp لعملائه في خطوة غير مسبوقة على صعيد البنوك المحلية، وذلك بهدف الإجابة على جميع استفساراتهم وتساؤلاتهم المصرفية العامة أينما تواجدوا سواء في الكويت أو خلال سفرهم إلى الخارج.

وتتميز خدمات الوطني الإلكترونية بتوفير خيارات مبتكرة لتلبية متطلبات العملاء أثناء السفر، إلى جانب تقديم خدمات مصرفية فورية مثل المعلومات حول الحسابات، بطاقات الائتمان، القروض، تسديد فواتير ودفعات بطاقات الائتمان، وإمكانية إجراء التحويلات بين الحسابات والإبلاغ عن البطاقات المفقودة أو المسروقة و الكثير غيرها.

وفي هذا السياق قال مدير إدارة الخدمة الهاتفية في بنك الكويت الوطني يعقوب البكر إن البنك سباق في مواكبة التطور من خلال تبنيه لأحدث التقنيات في مجال الخدمات المصرفية، وذلك انطلاقاً من مدى أهمية الخدمات الإلكترونية في تسهيل خدمة العملاء وإجراء معاملاتهم.

وأضاف البكر أن هذه الخدمة الجديدة تضاف إلى سجل خدمات بنك الكويت الوطني الإلكترونية، وتتوفر للعملاء طوال الأسبوع خلال أيام العمل من الساعة 7:30 صباحاً ولغاية الساعة 11:00 ليلاً، وخلال عطلة نهاية الأسبوع من الساعة 8:00 صباحاً ولغاية الساعة 11:00 ليلاً، وذلك خلال تواجدهم في الكويت أو في الخارج، بحيث توفر هذه الخدمة للعملاء وسيلة أسرع وأكثر مرونة للتواصل مع البنك والاستفسار عن أحدث الخدمات والمنتجات والعروض إضافة إلى الإجابة عن تساؤلاتهم المصرفية العامة أينما تواجدوا، وذلك وفق أحكام وشروط استخدام تطبيق WhatsApp.

**البكر: البنك سبّاق في مواكبة التطور وفهم احتياجات العملاء**

يعقوب البكر

وأشار البكر إلى أن القنوات المصرفية الإلكترونية التي يوفرها بنك الكويت الوطني تطبق أعلى معايير الأمان العالمية، وتشمل خدمة الوطني عبر الإنترنت وخدمة الوطني عبر الموبايل لتوفير الراحة والسهولة والأمان للعملاء في إنجاز معاملاتهم المصرفية أينما كانوا وفي أي وقت، وكذلك خدمة الرسائل المصرفية القصيرة التي تزوّد العملاء بتفاصيل معاملاتهم وأية تحديثات تطرأ عليها إلى جانب خدمة التواصل عبر تطبيق WhatsApp الجديدة.

ويوفر بنك الكويت الوطني الخدمات المصرفية الإلكترونية الأكثر تطوراً وسهولة لتلبية متطلبات عملائه داخل الكويت وفي الخارج من خلال قنواته المصرفية البديلة التي تشمل خدمة الوطني عبر الإنترنت وخدمة الوطني عبر الموبايل والخدمة المصرفية الهاتفية إلى جانب قنوات مصرفية أخرى، وذلك ليبقى الأقرب إلى عملائه أينما تواجدوا.

يذكر أنه يمكن الاشتراك بخدمات بنك الكويت الوطني الإلكترونية من داخل الكويت وخارجها، حيث يمكن الاستفادة من خدمة الوطني عبر الإنترنت من خلال زيارة الموقع الإلكتروني www.nbk.com، أو تحميل خدمة الوطني عبر الموبايل من خلال التطبيق المتوفر على الهواتف الذكية مجاناً، ويمكن تفعيلها واستخدامها في أي وقت وأي مكان، ويمكن للعملاء الاتصال بالخدمة المصرفية الهاتفية على الرقم 1801801 أو 0096522248361 من خارج الكويت والمتوفرة على مدار الساعة كما يمكن الاطلاع على أحدث العروض وأخبار البنك من خلال زيارة موقعه الرسمي على الفيسبوك NBK Official Page وصفحته على تويتر وإنستاغرام NBKPage@ ويوتيوب NBKMedia.

# تقرير: الاقتصاد المصري يتعثر .. واتفاقية صندوق النقد الدولي تنعش الآمال

**نمو يتأثر بشح العملة الأجنبية وتضرر قطاع السياحة جراء الأوضاع الأمنية الحرجة**

**أداء استثنائي للبورصة على مستوى المنطقة حتى الآن خلال 2016**

شهد نمو الاقتصاد المصري تباطؤاً في السنة المالية 2015-2016 بعد أن سجل تعافياً ملحوظاً في 2014-2015 وذلك نتيجة شح العملات الأجنبية والتراجع الحاد في قطاع السياحة. كما تأثر الاستثمار في مصر نتيجة كل من بطء تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية واستمرار العجز المالي بالإضافة الى تدهور الأوضاع الأمنية. ولا تزال ضوابط رأس المال المفروضة للحد من التبادل الخارجي قائمة لا سيما مع حذر المستثمرين الأجانب وحفاظ السلطات على سياسة تثبيت الجنيه مقابل الدولار.

ولا تزال أوضاع مصر المالية والخارجية تواجه ضغوطات كبيرة في الوقت الذي تراجع فيه العجز المالي قليلاً خلال السنة المالية 2015-2016 نتيجة تراجع أسعار دعم الوقود إثر تدني أسعار النفط. ولم تأتي الإجراءات الإصلاحية بالسرعة المطلوبة رغم وجود العديد من المبادرات. وساءت الأوضاع الخارجية لا سيما مع اتساع عجز الحساب الجاري واستمرار ضيق الاحتياطي الأجنبي. وقد ساهم تخفيض قيمة الجنيه خلال شهر ف مارس في التقليل من الضغوطات على العملة إلا أنها لم تخفف من صعوبة الحصول على العملة الأجنبية.

وقد سعت السلطات المصرية في إعادة الإصلاحات إلى الطاولة لمعالجة الإختلالات الاقتصادية وذلك بعد إعادة تشكيل الحكومة. حيث قدمت العديد من المقترحات التي قد تساهم في تقليل العجز المالي واستعادة إقبال المستثمرين الأجانب. وصرحت السلطات مؤخراً بأنها في صدد إبرام إتفاقية مع صندوق النقد الدولي قد توفر 12 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات وقد رحبت الأسواق بذلك الخبر كما رأى المحللين من خلالها فرصة لدفع عجلة الإصلاحات وتقليل الضغوطات على الجنيه.

وتيرة نمو الاقتصاد تتباطأ أكثر في العام 2016 بعد أن فقدت قوتها في 2015

تشير التوقعات إلى تباطؤ ملحوظ في النمو خلال النصف الأول من العام 2016 بعد أن سجل تراجعاً معتدلاً في العام 2015. إذ تشير البيانات الرسمية إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.5٪ على أساس سنوي في الربع الأخير من العام 2015 متراجعاً من متوسطه البالغ 4.2٪ في السنة المالية 2014-2015. وتدل جميع المؤشرات أن النمو قد بدأ بالتباطؤ منذ ذلك الحين ليبلغ متوسطه ما بين 2٪ و 2.5٪. ونتوقع أن يبلغ النمو في السنة المالية 2015-2016 ما يقارب 3.0٪. كما اننا نتوقع أن يتحسن النمو الى مستوى أقل مما كنا نرى قبل عام ليصل إلى 3.5٪ في 2016-2017 وإلى 4.5٪ في 2017-2018.

وقد بدأت وتيرة النمو بالتراجع تدريجياً على مدى التسعة إلى الإثني عشر أشهر الماضية. حيث سجل مؤشر الانتاج التابع لوزارة التخطيط تراجعاً خلال معظم تلك الفترة. فقد تراجع في مايو بنحو 16٪ على أساس سنوي. وقد جاء هذا التراجع نتيجة تراجع قطاع السياحة وقطاع النقل والمواصلات. بينما شهد قطاع التصنيع ركوداً في النمو والذي يعتبر قطاعاً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي.

كما ظهر أيضاً هذا التباطؤ في مؤشر «ماركت» لمديري المشتريات في العام 2016. وقد تراجع المؤشر بداية إلى أقل من مستوى 50 منذ أكتوبر من العام 2015. وبالفعل فقد بلغ متوسط المؤشر 47.2 في العشر أشهر الأخيرة وهو مستوى يدل على أن النمو قد تراجع الى ما بين 2 ٪ و 2.5٪ حسب تقديرنا. ومن المحتمل أن تتحسن الأوضاع خلال شهر يوليو مع ارتفاع المؤشر إلى أعلى مستوى له منذ عشر أشهر عند 48.9.

واستقر نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى إلا أنه أيضاً شهد تراجعاً في الفترة الأخيرة. فقد تراجع نمو الائتمان ليصل إلى 14٪ على أساس سنوي في شهر يونيو بعد أن بلغ نموه 17.5٪ على أساس سنوي في ديسمبر من العام 2015. وتباطأ النمو المعدل وفق التضخم إلى 0.1٪ على أساس سنوي خلال شهر يونيو بعد أن بلغ النمو الحقيقي ما يقارب 6٪ في شهر مارس.

التراجع الحاد في قطاع السياحة من أكبر مصادر التباطؤ

يعتبر قطاع السياحة في مصر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري. إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة في مصر بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية بعد إقلاعها من شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015. فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية. وتشير بيانات السياحة لشهر أبريل تراجعاً في نشاط القطاع.

فقد تراجع عدد السياح في شهر أبريل بنحو النصف مقارنة بالعام الماضي او بنحو 54٪ على أساس سنوي. وقد أمضى السياح فترة أقصر بالمتوسط مع تسجيل إجمالي عدد الليالي تراجعاً بواقع 75٪ على أساس سنوي ما أدى إلى تراجع الإيرادات من قطاع السياحة في الربع الأول من العام 2016 بواقع 62٪ على أساس سنوي وذلك وفق بيانات ميزان المدفوعات.

رفع أسعار الفائدة تماشياً مع الضغوطات التضخمية التي ولدها تراجع الجنيه

تسارع معدل التضخم خلال العام الماضي ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من سبع سنوات خلال شهر يونيو. فقد ارتفع معدل التضخم العام في مؤشر أسعار المستهلك إلى 14٪ على أساس سنوي بينما ارتفع معدل التضخم الأساس إلى 12.4٪ على أساس سنوي. وقد تسبب تراجع الجنيه بنحو 12٪ خلال مارس في هذا الارتفاع على مدى الأشهر الأخيرة.

ومع ارتفاع معدل التضخم قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة الأساسية عدة مرات خلال العام 2016. فقد رفع الأسعار بواقع 50 نقطة أساس في يناير لأول مرة منذ خفضها العام الماضي. وقام أيضاً برفع الفائدة مرتين بواقع 150 نقطة أساس في مارس و100 نقطة أساس في يونيو وذلك بعد أن تراجع الجنيه خلال شهر مارس. واستقر سعر الفائدة على الإيداع عند 11.75٪ وسعر الإقراض عند 12.75٪.

كما ارتفعت أسعار فائدة الخزينة أيضاً تماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية. إذ ارتفعت أسعار الفائدة لفترة الثلاثة أشهر إلى 14٪ من 11.2٪ في ديسمبر 2015. وسرعان ما ظهر أثر هذا الارتفاع في الميزانية التي ارتفعت بها كلفة الفائدة بصورة ملحوظة لتشكل نسبة 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال شهر مايو مقارنة بالعام الماضي حينما بلغت 8.4٪.

العجز المالي يتراجع نتيجة تراجع تكلفة الدعوم

شهد العجز المالي تحسناً خلال العام الماضي نتيجة تدني أسعار النفط وما تبع ذلك من تراجع في أسعار دعم الوقود. ولكن لا يزال العجز مرتفعاً. فقد تأثرت الميزانية من تراجع المنح الرسمية وارتفاع مدفوعات الفائدة في الوقت الذي توقفت وتيرة تنفيذ المبادرات المقترحة لدرّ المزيد من الإيرادات. فقد تقلص العجز المالي إلى 12.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإثني عشر شهراً على التوالي حتى شهر مايو من العام 2016 وذلك مقارنة بالعام الماضي حينما بلغ 14٪. ونتوقع أن يسجل المزيد من التراجع في السنة المالية المنتهية في يونيو من العام 2016 ليصل الى 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويأتي هذا التحسن نتيجة محاولات الحكومة الناجحة في ترشيد مستوى الإنفاق. فقد ارتفع الإنفاق خلال الإثني عشر شهراً حتى مايو 2016 بنحو 0.5٪ فقط مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وبينما ظهر معظم التراجع في الإنفاق في مكون الدعوم الذي يشكل حالياً 4.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً تراجع من 9.1٪ في العام الماضي فقد تراجع الإنفاق أيضاً في مكونات أخرى. وتراجع النمو في الأجور والرواتب بنحو النصف أو أكثر ليصل إلى 6.3٪ على أساس سنوي بالرغم من قوة معدل التضخم. كما تم خفض نمو الإنفاق على المصروفات الأخرى إلى 3.9٪ على أساس سنوي.

كما شهدت الميزانية أيضاً تراجعاً في نمو الإيرادات لتصل إلى 0.6٪ على أساس سنوي حتى شهر مايو. وبينما يعد التراجع في المنح الرسمية أحد أهم مسببات هذا التراجع في الإيرادات إلا انه أيضاً جاء نتيجة تراجع نمو إيرادات الضرائب إلى 1.8٪ على أساس سنوي ما أدى إلى بلوغ الإيرادات باستثناء المنح 18.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الإثني عشر شهراً وذلك حتى مايو 2016 متراجعة من المستوى المسجل العام الماضي الذي بلغ 20.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار خدمات الدين الحكومي من 8.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10٪ خلال شهر مايو.

وتدرس السلطات حالياً عدداً من الإصلاحات التي تأمل أن يقرها البرلمان خلال الأشهر القادمة. وتشمل هذه الإصلاحات فرض ضريبة القيمة المضافة والتي من المقرر ان تلغي ضريبة المبيعات الحالية غير المجدية. ومن شأن هذه الآلية الجديدة درّ المزيد من الإيرادات فور تطبيقها بنحو 0.7٪ إلى 0.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات الأخرى كخفض الدعوم ورواتب القطاع الحكومي. وبعد إقرار قانون الخدمة المدنية مؤخراً من المفترض أن تكون هذه الإصلاحات أحد أهم بنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي خلال الأسابيع القادمة.

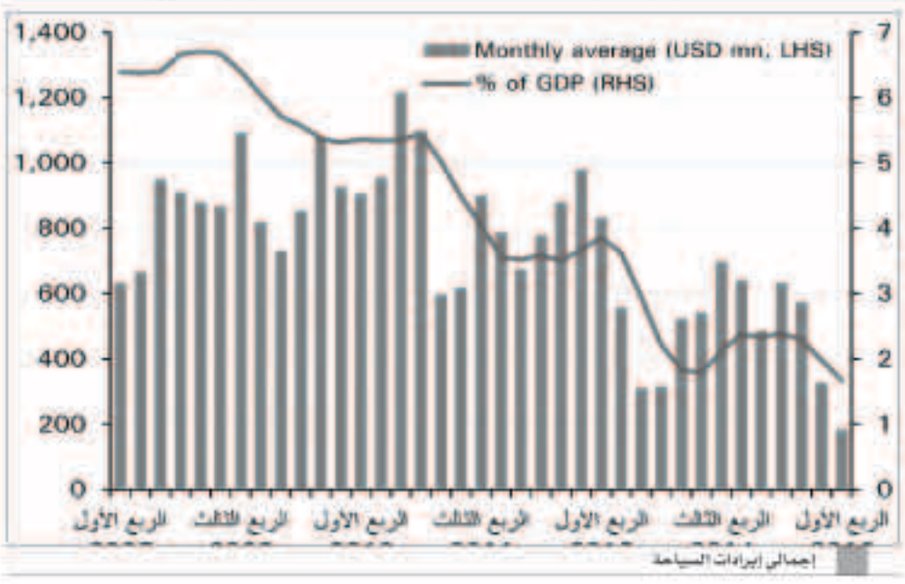

إجمالي إيرادات السياحة

# سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 38.94 دولاراً

النفط الكويتي يرتفع

«كونا»: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 0,66 دولار أمريكي في تداولات أمس الجمعة ليصل إلى مستوى 38,94 دولار للبرميل مقارنة ب 38,28 دولار للبرميل يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وجاء هذا الارتفاع رغم إعلان شركة (بيكر هيوز) للخدمات النفطية ارتفاع عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي سبع منصات لتصل إلى 381 منصة.

وارتفعت أسعار النفط الخام أمس الأول إثر بيانات أمريكية أظهرت هبوطا في مخزونات البنزين في الولايات المتحدة حيث دفعت هذه البيانات إلى زيادة أسعار النفط أكثر من 3 في المئة ليتجاوز خام برنت 40 دولارا للبرميل.

### فرصة ربح لغاية سيارتي مرسيدس- بينز وجوائز نقدية حتى 200 ألف دولار

# «بيتك»: 7 عملاء فازوا في السحب الرابع لحملة البطاقات

صورة من الحملة

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في السحب الرابع للحملة التسويقية الجديدة للتشجيع على استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع وبطاقات السحب الآلي، وذلك بهدف زيادة القيمة المضافة للبطاقة وتشجيع اصدار واستخدام بطاقات «بيتك».

وتتضمن الحملة جوائز قيمة عبارة عن فرصة ربح لغاية سيارتين مرسيدس-بينز وجوائز نقدية لغاية 200 الف دولار امريكي عند استخدام بطاقات «بيتك» لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: عبد الرحمن فهد الهاجري، بندر كنعان الشمري، حصة حمد الرومي، فليح عبد العزيز الفليح، فهد فالح العجمي، ابتسام عبد الرحمن العيسى وفاطمة ركابي الضفيري.

وتتيح الحملة للعملاء الفرصة لدخول السحب اليومي وربح قيمة المشتريات بحد أقصى 2000 دولار امريكي، وبحد ادنى 500 دولار امريكي لمدة 100 يوم، تودع في بطاقة الرابح، وذلك مقابل كل 10 دنانير ينفقها العميل باستخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية أو مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، أو بطاقات السحب الآلي خارج الكويت فقط، وذلك ضمن فترة الحملة التي تستمر لغاية 11 اكتوبر من العام الجاري.

كما تتيح الحملة فرصة ربح لغاية سيارتين مرسيدس بينز من خلال سحبين، حيث يكون السحب الاول للسيارة الاولى نوع مرسيدس بينز GLE 400 بعد 50 يوم من تاريخ بدء الحملة، وذلك للعمليات الشرائية التي تمت من اليوم الاول الى يوم 50، فيما يكون السحب الثاني للسيارة الثانية نوع مرسيدس بينزGLE Coupe 450 بعد 100 يوم من تاريخ بدء الحملة، وذلك للعمليات الشرائية التي تمت من يوم 51 الى يوم 100.

وتؤكد الحملة حرص «بيتك» على الاستمرار بتقديم العروض المميزة لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية ومكانته الرائدة كأحد أكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء.

وتساهم الحملة في ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز سمعة بطاقات «بيتك» واستخدامها محليا وعالميا. وقد حصد «بيتك» العديد من الجوائز في مجال البطاقات المصرفية، الامر الذي يؤكد نجاحه وكفاءته بسوق البطاقات، والريادة والثقة التي يتمتع بها، فضلا عن الجودة والنوعية في بطاقاته التي تشهد نموا ملحوظا واقبالا كبيرا من العملاء لما لها من قيمة مضافة ومميزات متعددة، حيث يحتل «بيتك» التصنيف الاول في الكويت في عدد البطاقات المصدرة ومن ضمن الاوائل في منطقة الخليج.

# إقليم كردستان يعلن تصدير 14 مليون برميل من النفط الخام يوليو الماضي

«كونا»: اعلنت وزارة الثروات الطبيعية في اقليم كردستان العراق، عن تصدير اكثر من 14 مليون برميل من النفط الخام خلال شهر يوليو الماضي.

وذكرت الوزارة في تقرير صدر عنها ان الايرادات المالية الناتجة عن الصادرات النفطية لشهر يوليو الماضي بلغت 461 مليون و 196 الفا و 477 دولارا مستدركة القول ان ما تم تسلمه فعليا من تلك الايرادات هو 389 مليونا و 757 الفا و 229 دولارا.

ووفق التقرير فان الصادرات اليومية للنفط عبر ميناء جيهان التركي في ذلك الشهر قد بلغت 457 الف و 314 برميلا يوميا بسعر 32 دولارا و 53 سنتا للبرميل الواحد.

وكانت حكومة اقليم كردستان اعلنت تصدير نفطها بشكل مستقل في الاول منذ يوليو 2015 عبر ميناء جيهان التركي فيما دعا رئيس حكومة الاقليم نيجرفان البارزاني الى ابرام اتفاقية نفطية جديدة بين بغداد واربيل عازيا سبب ذلك الى «عدم» ارسال بغداد المستحقات المالية للاقليم مقابل كميات النفط التي تم تصديرها وفق الاتفاقية السابقة.

# تونس تصدر سندات سيادية بضمان أمريكي كامل

قالت وزارة الخارجية الامريكية في بيان لها، إن تونس تمكنت من اصدار سندات سيادية لمدة خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي بضمان كامل من الولايات المتحدة.

واضافت أن هذا الضمان يأتي بعد ضمانات أخرى قدمتها الولايات المتحدة لتونس في 2012 و 2014 مؤكدة «التزام الولايات المتحدة الدائم والقوي بمساعدة تونس على التقدم في تجربتها الديمقراطية».

وأشارت الى أن هذا الضمان للقرض يدعم تونس في المضي قدما باصلاحاتها الاقتصادية الهامة بهدف تقديم الاساس لنمو اقتصادي قوي وتعزيز قدرة تونس على الوصول إلى اسواق رأس المال العالمية.

وأوضح البيان أن السندات السيادية في الاسواق الدولية لتونس تحظى بضمان بنسبة 100 بالمئة من جانب حكومة الولايات المتحدة في السداد للمبلغ الاساسي وفائدته وتم تسعيره بنسبة كوبون تصل إلى 1,416 بالمئة